



كيف تعزز التطبيع مع إسرائيل في إطار «اتفاقيات أبراهام»، خلال العام ٢٠٢١.. قراءة في أهم الاتفاقيات صفحـة (٢)ة



دراسة جديدة: «الطبقة المستعصمة» الآخذة بالاتساع في إسرائيل تهديد جدي وخطير للنظام الاجتماعي والسياسي! صفحـة (٢)ة

# المنتهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢٢/٣/٢٢ الموافق ١٩ شعبان ١٤٤٣هـ العدد ٥٣٠ السنة العشرون



مدر المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## كلمة في البداية

### عن إسرائيل السادرة في عصريتها على خلفية الحرب في أوكرانيا

بقلم: أنطون شلحت

من الأمور التي أبرزتها الحرب الروسية على أوكرانيا بالنسبة إلى إسرائيل، تمسك هذه الأخيرة بما يعرف باسم «قانون العودة» والدفاع عن طابعه العنصري والتشبت بمراسه.

هذا الأمر تجسد أكثر شيء في الإجراءات المتعلقة باستقبال الفارين من جحيم الحرب في أوكرانيا الذين طلبوا حق اللجوء في إسرائيل، بقدر ما تجسد في تصريحات المسؤولين الذين كرروا أهمية القانون والخطورة المترتبة على عدم تطبيقه لمستقبل إسرائيل كدولة يهودية في المشرق العربي، ولا سيما في المنطقة الواقعة بين النهر والبحر، كما فعل مثلاً المسؤول عن سلطة السكان والهجرة التابعة لوزارة الداخلية، تومر موسكوفيتش، في سياق مقابلة أجرتها معه صحيفة «يديعوت أحرونوت» في نهاية الأسبوع الفائت اعتبر فيها نفسه أحد حراس حدود «الدولة اليهودية» التي لا وجود أي مستقبل لها من دون الالتزام الصارم بتطبيق «قانون العودة»، مشدداً على أن إسرائيل أقيمت بالأساس من أجل هذه الغاية، ولا ينبغي أن تفقد بوصولها. و«قانون العودة» الذي سنن العام ١٩٥٠، يتيح لكل يهودي في العالم إمكان الهجرة إلى إسرائيل والحصول على مواطنة إسرائيلية بصورة أوتوماتيكية. كما يمنح هذا الحق أيضاً لابن وحفيد اليهودي ولزوج/ زوجة اليهودي، ولزوج أو زوجة ابن وحفيد اليهودي. وظاهرياً بدا أن نص القانون واضح جداً، لكنه لم يحدد «من هو اليهودي»، ولذلك نشبت في إسرائيل، بمرور الأعوام، خلافات ونزاعات كثيرة بشأن هذه المسألة، أجريت له إثرها تعديلات على «قانون العودة» ذاته. وفي أعقاب قضيتين شهيرتين نظرت فيهما المحكمة الإسرائيلية العليا، جرى في العام ١٩٧٠ إدخال تعديلات على القانون بحيث أصبح ينص لأول مرة على التعريف الديني اليهودي الذي اعتُبر اليهودي بموجبه «من ولد لأم يهودية أو اعتنق الدين اليهودي (يهوداً) ولا ينتمي إلى ديانة أخرى»، وقد أدى هذا التعديل إلى توسيع دائرة من يحق لهم الهجرة بحكم «قانون العودة»، إلا أنه وضعت قيود معينة لا تمنح المواطنة بموجبها حتى لشخص يهودي، وذلك في الحالات التالية: إذا كان طالب المواطنة يعمل ضد الشعب اليهودي؛ إذا كان طالب المواطنة يمكن أن يعرض إلى الخطر سلامة الجمهور أو أمن الدولة؛ إذا كان طالب المواطنة ماضي جنائي ويمكن أن يعرض سلامة الجمهور إلى الخطر.

طبعاً يمكن رصد الكثير من الأقوال والتصريحات على غرار ما نطق به موسكوفيتش المذكور أعلاه، مؤداها واحد ووحيد: إن بوابة الدخول إلى إسرائيل ينبغي أن تبقى إلى الأبد تمييزية وتفرق بين مجموعة وأخرى وبين إنسان وآخر، نظراً إلى أن حاجتها إلى استمرار بقاؤها دولة قومية للشعب اليهودي تستوجب أكثرية يهودية!

بناء على هذا، ليس مبالغة القول إن الأعوام تلو الأعوام تميز وحال العنصرية في إسرائيل لا تتبدل، وليس هذا فحسب إنما أيضاً تتفاقم وتطول فئات أخرى غير المواطنين العرب، الذين كانوا ولا يزالون ضحاياها الرئيسيين. فهذا ما أكدته مؤخراً، وإن بالتلميح وليس بالتصريح، عضو الكنيست السابقة من أصل روسي كسينيا سفيتلوفا من حزب «الحركة» المنحل (بزعامه الوزير السابقة تسيب ليفني، المنسقة عن حزب الليكود ولاحقاً عن حزب «كديما»)، وذلك في سياق مقابلة أجرتها معها صحيفة «هارتس» قبل أكثر من عام في مناسبة صدور كتاب جديد لها بعنوان «على كعب عالٍ في الشرق الأوسط»، تحكي فيه انطباعاتها عن أحداث مستجدة في عدة دول عربية من خلال قيامها بتغطيتها مباشرة كمراسلة لإحدى قنوات التلفزة الإسرائيلية على مدى أعوام طويلة، وتفسير سفيتلوفا، من ضمن أمور أخرى، إلى العنصرية التي واجهتها بشكل شخصي لمجرد كونها من أصل روسي وارتباطاً بالفكرة العامة السائدة في دولة الاحتلال بأن معظم الروس الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتي السابق في تسعينيات القرن العشرين الفئات ليسوا يهوداً أصلاً، وبناء على ذلك فحقوقهم تبقى منقوصة في دولة تعترف نفسها دستورياً بأنها يهودية، وهي تجزم بأنها لم تعيش في حياتها عنصرية تلك التي عايشتها خلال أعوام عضويتها في الكنيست الإسرائيلي.

يتعين أن نسجل أن سفيتلوفا تستعمل كلمة عنصرية كي تصف في الوقت عينه سياسة إقصاء أخذة بالتصاعد في الآونة الأخيرة تسم العلاقات بين فئات السكان اليهود في دولة الاحتلال وتعكس، بكيفية ما، أطرافاً مذبذبة في ما يمكن اعتبارها بمثابة صيغة جديدة للتصاعد الطائفي، جعلت من فئة اليهود المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق ومن ثم فئة المهاجرين اليهود من أثيوبيا تشكلان أبرز أطراف هذا التصعد، في حين وقف في صلب الصيغة القديمة التصعد الطائفي بين اليهود الغربيين الأشكناز واليهود الشرقيين السفاراديم. تُضاف إلى هذا سياسة إقصاء ناجمة عن مفهوم جديد صار إلى رسوخ في عهد بنيامين نتانياهو في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، بين الأعوام ٢٠٠٩-٢٠٢١، وبموجبه كل من هو ضده عدو يجب إسكاته، وكل من هو معه يمكن مذهب إليه حتى لو كان من «معسكر الأعداء»!

غير أن سفيتلوفا من خلال إشارتها هذه تغمر أيضاً من قناة عقيدة الحركة الصهيونية القائمة على العنصرية أصلاً، فتكشف أنها في أثناء دراستها الجامعية بدأت تدرك شيئاً فشيئاً أن القصة التي اختلقها تلك الحركة وثقت عليها كل الأجيال الإسرائيلية المتعاقبة، وموداها أن البلاد التي جاء إليها اليهود إليها - فلسطين - كانت خالية وعاشوا فيها بهدوء وسكينة إلى أن هاجمهم القتل العرب العام ١٩٤٨، هي غير دقيقة بتاتاً في أحسن الأحوال. وعندنا بدأت تعتقد بلزوم معرفة الحيز الذي تحيا فيه وتعلم اللغة العربية بدافع الفضول والشغف وليس كلفة عدو تُستعمل لإلهام الأوامر في الحواجز العسكرية. وفي عرفها يشكل كتابها محاولة لتقديم معرفة حول الإقليم من منطلق التعويل على أن المعرفة تكبح خطر الجهل، خصوصاً في أوساط «أناس وصلوا إلى هنا مع أفكار مسبقة معيشة في رؤوسهم ولا تستند إلى أي معرفة»، كما تنعت جل الإسرائيليين.

وتدل شهادتها بخصوص اليهود الروس على مبلغ غلواء سياسة الإقصاء التي ينتهجها الحكم الإسرائيلي، بما يدفع أمثالها إلى إطلاق نبرة احتجاج عالية.

بيد أنه بموازاة كل ما تقدم تظل في الخلفية حقيقة لا يجوز عدم استحضارها وهي أن من أبرز مظاهر تفاقم العنصرية الإسرائيلية خلال الأعوام الأخيرة سن «قانون القومية» الإسرائيلي (٢٠١٨) الذي قيل فيه الكثير والكثير، ومنه أنه رسخ المواطنة على أساس الدين، وبه تحولت إسرائيل إلى دولة شعب فخذ بتعابير دينية، ومع أنه موجه بالأساس ضد السكان الفلسطينيين فإن فيه جانباً يتعلق بالسكان اليهود أيضاً، كون الدولة تمنح جناساً صغيراً من هذا الشعب المحذ بتعابير دينية - جناح اليهود الأرثوذكس - الحق في السيطرة على تصنيف الانتماء الديني، وهو موضوع يحتاج إلى متابعة منفردة في ظل عدد من التطورات المستجدة المتعلقة به.



(أ.ب)

حكومة بينيت- لابيد: «استراحة» لها ما بعدها.

## عطلة الكنيست «تريح» الحكومة الإسرائيلية والاقتصاد يراوح بين تضخم مالي مرتفع وأرباح قياسية للبنوك والشركات!

بنك إسرائيل المركزي برفع الفائدة، التي هي حالياً، ومنذ نحو عامين، ٠,١٪، وحسب تقارير، فإن القفزة الأولى للفائدة، سترفعها إلى نسبة ٠,٢٥٪، ولربما يتبعها رفع آخر حتى نهاية العام الجاري.

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرنس في مقال له في صحيفة «ذي ماركر» إن «إسرائيل تواجه الآن واقعا جديدا للجمهور والحكومة: ليس فقط ارتفاع تكلفة المعيشة، بل إن الأسعار آخذة في الارتفاع أيضا. وهذا التغيير يزيد من حساسية الجمهور لأي حركة في الأسعار، ويزيد من الضغط على الحكومة لتأخذ إجراءات من شأنها التخفيف من هذه الزيادات. وبعد خفض التعريفات الجمركية على الأغذية والفواكه والخضروات أحد استجاباتها لهذه المشكلة، بينما تواجه أيضا معضلة بشأن التخلي عن جزء من ضريبة القودوم لمواجهة ارتفاع أسعار القودوم، ويضيف بيرنس أنه «حتى وقت قريب، كان بنك إسرائيل يرى أن التضخم مؤقت، ونجم عن صعوبات تنظيم العالم بصد أمة كورونا، لكن الحرب في أوكرانيا أدخلت معيارا جديدا وهاما لهذه المعادلة، نظرا لتأثيرها على أسواق السلع. وهذا يتطلب من جميع المتنبئين تحديث توقعاتهم الخاصة بالتضخم، وأن تتعامل الحكومة مع ارتفاع تكاليف المعيشة في إسرائيل (من خلال الإسراحتات وخفض الرسوم الجمركية)، وأن يحول المستثمرون الاستثمارات إلى قنوات محمية من التضخم».

### فائض ضريبي وأرباح عالية

مقابل التضخم يستدل من تقرير وزارة المالية الإسرائيلية أنه لا يوجد عجز في الميزانية العامة، مع انتهاء الشهر الثاني من العام الجاري، إذ أن شهر شباط وحده سجل فائضا بقيمة ٤ مليارات شيكل (١,٢٤ مليار دولار)، في حين أن الضرائب تسجل ارتفاعا حادا، مقارنة بالفتره ذاتها قبل عامين، أي قبل بدء موجة كورونا في البلاد. ويتبين من التقرير أن الميزانية العامة سجلت في الشهرين الأولين من العام الجاري فائضا بقيمة ٢٢,٦ مليار شيكل، مقابل عجز في ذات الشهرين من العام الماضي بقيمة ١١,٢ مليار شيكل.

وقال تقرير آخر لسلطة الضرائب إن الشهرين الأولين من هذا العام سجل فائضا كبيرا في مداخل الضرائب. فحتمت نهاية شباط الماضي، تمت جباية ضرائب أكثر بقليل من ٨٣ مليار شيكل (٥٥,٧٥ مليار دولار)، وهذا أكثر بنسبة ٣,٤٪ من مداخل ذات الشهرين من العام الماضي ٢٠٢١، إذ إن الإغلاق الاقتصادي انتهى في ٧ شباط ٢٠٢١.

كذلك فإن هذا المداخيل أعلى بنسبة تزيد عن ٤٪ عن ذات الشهرين من العام قبل الماضي ٢٠٢٠، قبل بدء جائحة كورونا كليا في البلاد. وعلى صعيد البنوك والشركات، فقد بدأت تقارير الأرباح عن العام الماضي تظهر تباعا، وكان أولها البنوك الخمسة الكبار، التي سجلت مجتمعة أرباحا بقيمة ١٨,٣ مليار شيكل، (٥,١٥ مليار دولار). وكان أكثر البنوك ربحا ليثومي، الذي يعد ثانيا من حيث جمعه بين البنوك الإسرائيلية، وبلغت أرباحه ٦ مليارات شيكل، مقابل ٢,١ مليار شيكل في العام ٢٠٢٠.

تلاه بنك هبوعيلم، الأول من حيث جمعه، الذي سجل أرباحا بقيمة ٤,٩ مليار شيكل، مقابل ملياري شيكل في العام قبل الماضي. ثم بنك مزراحي طفاحوت ٣,٢ مليار شيكل، وهذا ضعفا أرباحه التي سجلها في العام ٢٠٢٠ وبلغت ١,٦ مليار شيكل.

وحل رابعا من حيث حجم الأرباح، بنك ديسكونت الذي بلغت أرباحه ٢,٨ مليار شيكل، مقابل ٩٥٠ مليون شيكل في العام ٢٠٢٠. وجاء خامسا بنك هيبونليثومي، الذي سجل أرباحا بقيمة ١,٤ مليار شيكل، مقابل ٧٥٠ مليون شيكل العام ٢٠٢٠.

وبعد البنوك، جاء تقرير أكبر شركة إسرائيلية للنقل البحري «تسيم» التي كانت حكومية حتى قبل بضع سنوات، وتمت خصصتها، إذ سجلت أعلى أرباح في تاريخها، في العام الماضي، بقيمة ٤,٦٥ مليار دولار.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن شركة «تسيم» كباقي شركات النقل البحري، استفدت جائحة كورونا لترفع الأسعار أضعافا عدة، فكلقة نقل حاوية بضائع كانت ألفي دولار، وبلغت في العام الماضي ١٦ ألف دولار.

يشار إلى أنه منذ بدء ارتفاع الأسعار في صيف العام ٢٠٢٠، كان الحديث وما زال أن من مسببات الغلاء ارتفاع تكلفة النقل البحري وارتفاع أسعار القودوم، لكن تقرير شركة «تسيم» يعكس صورة أوضح، وهو أن الشركات استغلت الجائحة لترفع الأسعار، بما يزيد أرباحها بنسب غير مسبوقه.

المهاجرين من أوكرانيا يستعمل إلى ٣,٥ مليار شيكل، ما يعادل ١,١ مليار دولار.

وتتضارب التقديرات حول عدد أبناء الديانة اليهودية في أوكرانيا، الذين سيختارون الهجرة إلى إسرائيل بسبب الحرب، وحسب تقارير العام الماضي فإن عدد أبناء الديانة اليهودية في أوكرانيا تراوح ما بين ٤٣ ألفا إلى ٤٦ ألف شخص. ويتوقع بعض المختصين بأن قسما من الذين هاجروا إلى إسرائيل، كمهاجرين يهود وليسوا لاجئين، قد يختارون العودة إلى وطنهم الأم بعد انتهاء الحرب.

وكانت الحكومة قد شهدت جدلا ساخنا، حينما رفضت وزيرة الداخلية أنيلت شاكيد، دخول من هم ليسوا يهودا، ولا يسري عليهم «قانون العودة» الإسرائيلي إلى البلاد، قبل أن تضطر الوزيرة للترجع عن قرارها، أمام الضجة التي شهدها وسائل إعلام إسرائيلية، ولكن كما يبدو لا تكون إسرائيل عرضة لانتقادات من حلفائها الأوروبيين والأميركان، إلا أن الأمر في الحكومة بلغ حد الحديث بطابع عنصري استغفر وزيرة الهجرة، بينتا تمنو شاطا، وهي من أصل أثيوبي، إذ قال وزير ما يسمى «يهود الشتات»، نحمان شاي، من حزب العمل، في جلسة لحكومته، إن «الحرب في أوروبا مختلفة عن الحرب في أفريقيا»، وأضاف، بحسب صحف إسرائيلية «الحرب في أوروبا تعني أكثر من الحرب في أفريقيا». فردت الوزيرة شاطا، ذات البشرة السمراء قائلة إن «هذه ازدواجية البيض، لم تتعاطوا هكذا مع الحرب في أثيوبيا»، وأضافت قائلة إنه كان على إسرائيل أن تستوعب يهودا في أثيوبيا أيضا ممن تضروا من الحرب التي دارت هناك، وفي أعقاب المواجهة في الحكومة بين الوزراء، قالت شاطا أيضا: «توجد هنا ازدواجية الرجل الأبيض، أي أحد ممن رفع الصوت هنا لم يفتح فمه من أجل مستحقي حق العودة من أثيوبيا. ببساطة ازدواجية الرجل الأبيض، أنا أعلم بل لكل من أجل مستحقي قانون العودة من أوكرانيا.. سنستوعبهم جيدا... ولكني أطلب بإنقاذ عاجل لمستحقي قانون العودة من تيغراي وأثيوبيا. القابعين تحت طائلة الحرب منذ سنة».

كما قالت الصحف الإسرائيلية إن وزير المالية أفيغدور ليرمان تورط بتعبير شاذ ومرجح حين تناول استيعاب اللاجئين من أوكرانيا. ففي أثناء حديث وزيرة الداخلية شاكيد عن أن «رؤساء المدن يفضلون الأوكرانيين»، قال ليرمان: «بعضهم يريد فقط الأوكرانيات»، فأثارت أقواله حرجا واضطر ليرمان لأن يعتذر.

### تضخم مالي متزايد

ظهرت في الأيام الأخيرة سلسلة من التقارير المالية، إن كانت حكومية، أو تلك الصادرة عن البنوك والشركات، فقد سجل التضخم المالي في شهر شباط الماضي ارتفاعا حادا نسبيا، بنسبة ٠,٧٪، وفي الشهرين الأولين من هذا العام، ارتفع التضخم بنسبة إجمالية ٠,٠٩٪، وهي نسبة غير مسبوقه منذ ١٦ عاما على الأقل، لهذه الفترة من كل عام. وقد سجل التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، ارتفاعا إجماليا بنسبة ٣,٥٪.

وإبرز الأسعار التي ارتفعت في الشهر الماضي، كانت أسعار الخضراوات والفواكه الطازجة بنسبة ٥,٣٪، وأسعار المواصلات بنسبة ١,٩٪، وصيانة البنوت بنسبة ١,١٪، والمواد الغذائية بنسبة ٠,٦٪.

وأمام ارتفاع أسعار القودوم في شهر آذار الحالي، وبدء ارتفاع الأسعار الموسمية، خاصة في قطاع الخضراوات والفواكه، وأيضا الملابس والأحذية، فإن وتيرة التضخم قد تسجل نسبة أعلى، ما قد يجعل بنك إسرائيل المركزي يسارع إلى رفع الفائدة البنكية، إذ من المتوقع أن يصدر قرار بشأن الفائدة في شهر نيسان المقبل.

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركر»، ناتى طوكر، إن توقعات المحللين المبكرة أشارت إلى ارتفاع التضخم في شهر شباط الماضي بنسبة ٠,٥٪، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار القودوم والسيارات والكهرباء، ويتابع: «بدأت الضغوط التضخمية في العام الماضي في أعقاب أزمة كورونا. خلال الأزمة، اتبعت الحكومات والبنوك المركزية سياسة متساهلة للغاية، ما أدى إلى زيادة الأموال التي يحتفظ بها المواطنون وتسريع الاستهلاك، وقد زاد الطلب خاصة خلال هذه الفترة، في ظل وقف القيود المفروضة على النشاط التجاري وارتفاع معدل التظيعات وتراجع معدلات الإصابة بالأمراض. في الوقت نفسه، أدى ارتفاع الطلب أيضا إلى حدوث إخفاقات في سلسلة التوريد العالمية، ما أدى إلى خلق ضغوط تضخمية على جانب العرض أيضا».

وبحسب طوكر قد يؤدي ارتفاع التضخم العالمي إلى تسريع قرارات

بدا الكنيست الإسرائيلي في منتصف الشهر الجاري، آذار، عطلة الربيع التي ستنتهي في أوائل أيار المقبل، وهي فترة تزول فيها الضغوط البرلمانية، رغم أن الائتلاف الحاكم يظهر ثباتا بأغلبيته الهشة. وبينما تنتسغل إسرائيل باستقبال آلاف المهاجرين الجدد من أوكرانيا أساسا، وأيضا من روسيا، فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيرقق هذا العام، كما يبدو، في نسبة تضخم مالي لم يعرفها منذ ما يزيد عن ١٠ أعوام، وسط ارتفاع تكلفة المعيشة للجمهور، في حين أعلنت البنوك الإسرائيلية الكبرى عن تسجيل أرباح غير مسبوقه، ومعها شركة النقلات البحرية الإسرائيلية، رغم دور كلفة النقل البحري في رفع الأسعار.

وقد ختمت الحكومة الدورة البرلمانية الشتوية، بسن قانون بصيغة جديدة لحرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، بعد أن سقط القانون السابق الذي استمر ١٨ عاما، في الصيف الماضي، بناء على طلب الحكومة لتمديد سريان القانون المؤقت، ما جعل الحكومة تقدم قانونا بديلا، بالتنسيق مع كتل اليمين الاستيطاني المعارضة، وبالذات مع أكثرها طرفا، كتلة «الصهيونية الدينية»، لتجيز لكتلتي ميرتس والقائمة العربية الموحدة معارضة القانون، وفي الوقت ذاته، تمسكت الكتلتان باستمرار الحكومة، وعدم السعي لإسقاطها بسبب هذا القانون. والقانون الجديد، الذي نشره مركز «مدر»، في الأسبوع الماضي مع ترجمة كاملة، يوضح لأول مرة في بند أول جديد أن القانون في هدفه يرتكز على كون إسرائيل «دولة يهودية وديمقراطية»، وهذا ما لم يكن في القانون السابق الذي تم إقراره كقانون مؤقت لأول مرة في العام ٢٠٠٣، بذريعة «أسباب أمنية»، وكان يتم تمديده سنويا. كما أن القانون الجديد يهدف إلى تضييق الحالات الاستثنائية، التي تمنح لأحد الوالدين أو الأبناء ترخيصا بالموكوث في إسرائيل، إذ إن القانون يستهدف كل عائلة، أحد الزوجين فيها من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو من دول سورية ولبنان والعراق وإيران.

كما نجحت الحكومة في تمرير عدد من القوانين التي سعت إليها في الأشهر الأخيرة، ومن بينها قانون يرفع مخصصات جنود الخدمة العسكرية الإلزامية، ورفع رواتب التقاعد العسكريين، بتأييد كافة كتل الائتلاف الحاكم، بما فيها كتلة القائمة العربية الموحدة.

وخرجت الحكومة عمليا إلى فترة «استراحة» من الضغوط البرلمانية، لأنه حسب النظام القائم، فإنه خلال العطلة البرلمانية لا يمكن تقديم مقترحات حجب ثقة عن الحكومة، كما أنه لا تتم معالجة قوانين ذات إشكالية، لكن في شهر أيار ستعود الحكومة إلى معالجة ملفات ساخنة، من بينها الاستمرار في سن قانون فرض الخدمة الإلزامية على الشبان المتدينين المتمرتزين (الحريديم)، كما أنه في شهر حزيران تنهي الحكومة عامها الأول، ومعها ينتهي مفعول بند الائتلاف الذي منع طرح مشاريع قوانين خلافية بين أطراف الائتلاف، في السنة الأولى للحكومة. ورغم هذا، ليس مطروحا حتى الآن مشاريع قوانين من المستوى الذي يمكن لخلاف حول أي منها أن يقود إلى تفكيك الائتلاف كذلك، فإن جميع كتل الائتلاف متفقة ضمنا على ضرورة استمرار الحكومة، لأن تفكيكها والتوجه إلى انتخابات جديدة، سيعدو بخسائر على جميع الشركاء، إن كان على حجم التمثيل البرلماني، أو وهذا الأهم، على صعيد المكانة السلطوية التي تحظى بها كل واحدة من الكتل في الحكومة الحالية.

### استيعاب آلاف المهاجرين

حسب تقارير وزارة الهجرة الإسرائيلية فإنه منذ بدء الحرب الروسية في أوكرانيا، وحتى مطلع الأسبوع الجاري، وصل إلى إسرائيل أكثر من ١٤ ألف شخص من أوكرانيا، كما وصل من روسيا حوالي ألفي شخص. إلا أنه حسب ما يسمى «قانون العودة» الإسرائيلي، الذي يحصر العودة بأبناء الديانة اليهودية، وأبناء عائلاتهم من الدرجة الأولى، فإن أقل من ٣٠٪ من الذين وصلوا في الأسابيع الثلاثة الأخيرة من أوكرانيا، تم تسجيلهم كهاجرين يسري عليهم القانون.

أما الباقي، ما يعني ٧٠٪، فهم في إطار لاجئين مؤقتين في إسرائيل. كما أعلنت وزارة الهجرة، أنه منذ بدء الحرب غادر إسرائيل أكثر من ألف أوكراني، وكما يبدو غالبيتهم من العمال ولم تعرض إسرائيل أعداد ذوي الجنسية المزدوجة، الذين منهم من غادر إلى وطنه الأم لينضم للجيش الأوكراني، إذ أن تقارير صحافية عدة وخاصة تلفزيونية، أظهرت أمثال هؤلاء الجنود.

وبحسب تقديرات وزارة المالية الإسرائيلية، فإن كلفة استيعاب



(وكالات)

منارة بحرية ضمن المياه الإقليمية البحرينية بمشاركة إسرائيلية في ١٧ شباط ٢٠٢٢.

## كيف تعزز التطبيع مع إسرائيل في إطار «اتفاقيات أبراهام» خلال العام ٢٠٢١؟..

### قراءة في أهم الاتفاقيات

الفلسطينية بحسب مبدأ حل الدولتين<sup>(٨)</sup>. لكنها في المقابل، وبشكل متناقض، قد تسمح لإسرائيل بالمضي قدماً في مشروعها الاستعماري، والذي بات في أوساط منظمات حقوق الإنسان الدولية يوصف بأنه «بارتهايد من النهر إلى البحر». فالاتفاقيات هذه، حتى لو مضت قدماً وشملت دولاً عربية أخرى، من شأنها أن «توتر القوس»، حسب المثل الشعبي الصيني، بحيث أنها قد تغري إسرائيل بالمضي قدماً في اضطهاد حقوق الفلسطينيين وتكشف بالتالي عن طبيعتها الاستعمارية بشكل مفضوح أكثر.

#### هوامش

1. Jerusalem Post, "Israeli Navy Officer to Be Permanently Stationed in Bahrain - Report - The Jerusalem Post," Jerusalem Post, 2022, <https://www.jpost.com/breaking-news/article-696145>.
2. WAM, "UAE National Archives, Israeli National Library Sign MoU," Wam, 2021, <https://wam.ae/en/details/1395302931499>.
3. AAPI, "2021 Abraham Accords Progress Report: A Year In Review," 2022, <https://www.aapeaceinstitute.org/latest/abraham-accords-progress-report-2021-a-year-in-review>.
4. AAPI, "Daughters from the UAE and Israel Save Lives in Kidney Exchange," 2021, <https://www.aapeaceinstitute.org/latest/daughters-from-the-uae-and-israel-save-lives-in-kidney-exchange>.
5. Varsha Koduvayur Daoud David, "Welcome to a Brand-New Middle East," Foreign Policy, 2020, <https://foreignpolicy.com/2020/09/30/israel-uae-bahrain-palestinians-peace/>.
6. Reuters, "Abu Dhabi's G42 Forms Big Data JV with Israeli Defence Company Rafael," Reuters, 2021, sec. Middle East, <https://www.reuters.com/world/middle-east/abu-dhabis-g42-forms-big-data-jv-with-israeli-defence-company-rafael-2021-04-19/>.
7. باقي الاتفاقيات التي سترد أدناه، يمكن العثور عليها في قاعدة بيانات «مركز اتفاقيات أبراهام للسلام»، على الموقع التالي: <https://www.aapeaceinstitute.org/latest/abraham-accords-progress-report-2021-a-year-in-review>.
8. لتحليل أعمق، انظر تقرير مدار الاستراتيجي لعام 2022، والذي سيصدر في نهاية آذار الحالي 2022.

لعل أهم اتفاق تم في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢١، عندما تم توقيع اتفاق إسرائيلي- أردني- إماراتي، وهو الأضخم بين إسرائيل ودول المنطقة، بموجبه تورد الإمارات الطاقة لإسرائيل، والتي ستقيم محطة تحلية مياه لتزويد الأردن بالماء. لكن لا يمكن الاستهانة أيضاً بالاتفاقيات بين سلطتي المياه الإسرائيلية والمصرية، وفي ٢١ كانون الثاني ٢٠٢١، وقعت شركة المياه الإسرائيلية (مكوروت) اتفاقاً مع سلطة المياه والكهرباء البحرينية لتزويد البحرين بتقنيات تحلية المياه.

تعاون صحي بحيث أن معظم وأهم المستشفيات الإسرائيلية تتشابكت مع مستشفيات ومنظمات صحية إماراتية وبحرينية ومغربية. والتشايك شمل تبادل خبرات، وقضايا تتعلق بالبحث والتطوير بالإضافة إلى تشايك منظوماتي يتعلق بطرق الإدارة الحديثة للمستشفيات والتمريض. مثلاً، دائرة الصحة في أبو ظبي وقعت اتفاقاً مع مستشفى شيبا الإسرائيلي وشركة كلاليت للخدمات الطبية الإسرائيلية للتعاون في المجال الصحي.

تعاون أكاديمي بحيث أن أهم الجامعات الإسرائيلية تقوم بالتشايك مع جامعات مغربية، إماراتية، وبحرينية لتبادل البحث العلمي، وتبادل الطلاب والبحرية لتبادل البحث العلمي، وربما يعتبر هذا النوع من التطبيع الأهم إذ أنه يخترق النخبة الأكاديمية والتي قد يكون جزءاً لا بأس منها في مواقع صناعة القرار مستقبلاً. في هذا السياق، يمكن ذكر الاتفاق بين جامعة بار إيلان الإسرائيلية وجامعة جوفل ميدريك الإماراتية لتبادل الطلاب، أو الاتفاق بين الكلية الوطنية لإدارة الأعمال في كالزابلانكا المغربية وجامعة تل أبيب من أجل التعاون العلمي وتبادل الطلاب وخلق فرص العمل، أو الاتفاق بين جامعة بن غوريون في النقب وجامعة المغرب الدولية في الرباط للتعاون الأكاديمي في مجالات البحث المشترك وتبادل الطواقم التدريسية والطلاب.

قد لا تكفي هذه المقالة لنذكر كل الاتفاقيات التي شملت أيضاً تعاوناً ثقافياً، ورياضياً، وتأخياً، بين الأندية، ومشاركات متبادلة في المعارض، والعروض المسرحية، والفن والسينما، وغيرها. لكن الخلاصة المطلوبة ربما هي أن «اتفاقيات أبراهام» فتحت المجال أمام إسرائيل لإقامة «سلام دافئ» مع دول عربية أساسية في الشرق الأوسط. ولأهمية هذه الاتفاقيات قام المهندس الأبرز للاتفاقيات، جاري كوشنير، صهر الرئيس الأميركي السابق ترامب، بإنشاء مركز أبحاث (Think tank) ضخم باسم «مركز أبحاث اتفاقيات أبراهام للسلام»، ومقره في واشنطن، ويعمل المركز حالياً على صعيدين: الأول، كمنسق للتشايك بين فئات وشرائح اجتماعية واقتصادية لم يظها التطبيع بعد، والثاني كمركز أبحاث يوثق مسيرة التطبيع التي تمضي على قدم وساق ويشكل لم تتوقعه إسرائيل في السابق.

من الصعب الجزم بكيف ستطر هذه الاتفاقيات بالقضية الفلسطينية. من جهة، لا شك في أنها تضعف الدبلوماسية الفلسطينية التي استندت إلى مبدأ «لا تطبيع مع إسرائيل بدون حل القضية

تعاون طويل المدى.<sup>(٧)</sup> وبعد أيام وقعت شركة إيدج للتكنولوجيا التابعة لوزارة الدفاع الإماراتية مذكرة تفاهم مع الصناعات الجوية الإسرائيلية لتطوير سفن روبوتية.

قصص إنسانية: وهي أنشطة تقوم بها إسرائيل بالإضافة إلى دول عربية مطبوعة للتسويق الإعلامي وتشكيل «نموذج إنساني» يحتذى به. على الرغم من بساطة هذه الفعاليات المتبادلة إلا أنها تتمتع بقوة رمزية مصحوبة بتسويق إعلامي لا يمكن الاستهانة به. مثلاً، في ٢٧ أيلول ٢٠٢١، اتجهت طواقم «إنقاذ» مشتركة بين إسرائيل والإمارات إلى أفغانستان في مهمة لـ «تخليص» نساء وأطفال عالقين في كابول بعد استيلاء طالبان عليها! وفي ٨ كانون الثاني ٢٠٢١، اجتمع أطفال إماراتيون وإسرائيليون في برنامج «عصف ذهني» لوضع حلول لمشاكل «ندرة المياه» في منطقة الشرق الأوسط.

تعاون اقتصادي: وهو تعاون على أكثر من مستوى. من جهة، هناك التعاون على المستوى الرسمي بين وزارات الاقتصاد والصناعة أو بين هيئات تشجيع الاستثمار ومكاتب التبادل التجاري. مثلاً، في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢١، عقد اجتماع بين وزارتي الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية والإماراتية لتوقيع اتفاق تعاون اقتصادي شامل (CEPA) بين البلدين. وفي اليوم التالي، بدأت إسرائيل والإمارات مباحثات رسمية لإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين. وفي ٢٧ تموز ٢٠٢١، تم تجهيز مسودة اتفاق تعاون اقتصادي بين إسرائيل والبحرين وطررها لمصادقة الحكومتين ومن المتوقع المصادقة عليها خلال أشهر بحيث أن التبادل التجاري بين البلدين سيصل إلى مئات الملايين من الدولارات، ويشمل المعدات الطبية، التكنولوجيا الزراعية، السائبر، الطاقة وغيرها. وفي ١٣ آذار ٢٠٢١، وقع اتحاد المشغلين المغاربة اتفاقاً ومذكرة تفاهم مع اتحاد منظمات المشغلين ورجال الأعمال الإسرائيلي لتطوير العلاقات التجارية واتفاقيات رؤوس الأموال بين البلدين.

مشاركة اقتصادية: والمقصود هنا تبادل رؤوس الأموال بحيث يشارك رأس المال العربي الإسرائيلي في شراء أسهم وأصول في البنية الاقتصادية الإسرائيلية والعكس صحيح. وهذا النوع من المشاركة الاقتصادية المعولم من شأنه أن يعمل على تشبيك المصالح الاقتصادية بشكل يصعب الانفكاك منه، بل يخلق بيئة تدفع رأس المال العربي المطيع إلى الاستثمار بأمن إسرائيل خوفاً على مصالحه، والعكس صحيح. مثلاً، في ٢ أيلول ٢٠٢١، باعت شركة ديك الإسرائيلية للتقريب ٢٢٪ من أسهمها في بنر الغاز الطبيعي «تمار» إلى شركة «مبادلة» للبتروال الإماراتية. وفي ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢١، وقعت شركة SolconGEL الإسرائيلية اتفاقاً مع شركة CMETS Engineering Solutions الإماراتية بموجبه تقوم الأخيرة ببيع أسهم ومنتجات وخدمات الأولى في أبو ظبي. وفي ١٢ آذار ٢٠٢١، أعلنت الإمارات تخصيص صندوق بقيمة ١٠ مليارات دولار للاستثمار في إسرائيل في قطاعات مختلفة منها الطاقة، المياه، الفضاء، الصحة والزراعة عالية التقنية. تعاون على مستوى البنى التحتية، وتشمل اتفاقيات بين سلطات المياه والكهرباء ومد أنابيب الغاز وغيرها.

قيود ومشاركة في معظم المناسبات الوطنية وغير الوطنية ما بين الدول. هذا النوع من السلام لم تشهدهُ الأردن ومصر مع إسرائيل إذ ظلت القاعدة الشعبية فيهما معارضة تماماً للسلام الدافئ مع إسرائيل. ويعزو كاتب المقال في المجلة المذكورة السبب إلى أن الإمارات والبحرين تعتبران «واحة اقتصادية» وليستا دولتين فقيرتين مثل الأردن ومصر، وبالتالي كانتا جاهزتين للاندماج الكلي لأن المناخ الشعبي فيهما منسفل أكثر بالاقتصاد الرأسمالي، والتبادل التجاري، والبحث والتطوير، والثقافة النيوليبرالية المنفتحة. وعلى العكس من الأردن ومصر اللتين تعانين من نسبكل عالية، وفقر مدقع، و«تقوقع» شعبي حول الخطابات القومية والإسلام السياسي والانشغال بالهم الوطني (موطن سياسي)، فإن البحرين والإمارات على الأقل عجلتا على مدار أكثر من عقدين على تحويل شعبيهما إلى شعبين منخرطين في عجلة العولمة (موطن اقتصادي). بالطبع، هذا رأي يحتاج إلى تحليل أعمق للمواقفة عليه، لكنه قد يعنى أن بقاء مصر والأردن في إطار الدول الفقيرة قد لا يخدم المساعي الإسرائيلية لضمهما إلى هذا النوع من السلام الدافئ؛ مهما يكن من أمر، فليس هنا المجال لتقرير فيما إذا كان مهندسو «اتفاقيات أبراهام» قد اختاروا الإمارات والبحرين قصداً كونهما من دول «المواطن الاقتصادي» ويشكلان نموذجاً ناجحاً للتطبيع، أم أنهما كانتا الوحيدتين من الدول العربية اللتين استعدتا للانخراط في «اتفاقيات أبراهام» في كل الأحوال، فإن السلام الدافئ ما بين إسرائيل والإمارات والبحرين، لكن أيضاً الإشارة إلى أهم الخطوات التي خطاها، والتي تعكس مدى التشايك في العلاقات ما بين دول «اتفاقيات أبراهام»:

المستوى الأمني الرسمي: يشمل التعاون والاتفاقيات الموقعة على مستوى وزارات الدفاع والأجهزة الاستخباراتية والجيش. من الصعب الحصول على نصوص هذه الاتفاقيات التي ستظل سرية من حيث المحتوى لكنها علنية من حيث وجودها ومدى اتساعها. إسرائيل قامت بتوقيع ثلاث اتفاقيات استراتيجية مع البحرين والمغرب والإمارات في أوقات مختلفة من العام السابق. شارك في توقيع هذه الاتفاقيات وزير الدفاع الإسرائيلي، غانتس، وأعبتها زيارات متعددة قام بها رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي وممثلون عن أجهزة استخباراتية لوضع تفاصيل التعاون الذي وصف بأنه استراتيجي ومنقطع النظير بين إسرائيل ودول عربية.

المستوى الأمني غير الرسمي: والمقصود به الشركات الإسرائيلية الخاصة التي تعمل في مجال الأمن، والاستخبارات، وتصنيع المعدات العسكرية والبحث والتطوير. مثلاً، في ١٩ نيسان ٢٠٢١، وقعت شركة أبو ظبي G4٢ اتفاقاً مع شركة «فانيل» للصناعات العسكرية الإسرائيلية لإقامة مشروع مشترك لتسويق تكنولوجيا المعلومات (AI and big data technologies).<sup>(٩)</sup> وفي ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢١، وقعت شركة أنظمة البيت (Elbit systems) للمقاولات العسكرية في إسرائيل اتفاقاً مع الإمارات لإقامة

#### كتب وليد حباس:

بعد الإعلان عن «اتفاقيات أبراهام» ودخول أربع دول عربية، هي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المغرب والسودان، في علاقات تطبيع مع إسرائيل، يكاد لا يمر أسبوع واحد بدون أن يتم توقيع اتفاقيات ومذكرات التفاهم في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأكاديمية، السياسية، الأمنية والاستخباراتية. على سبيل المثال، في بداية شباط ٢٠٢٢، زار وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، البحرين وقام بتوقيع اتفاقية تم اعتبارها بأنها تاريخية. أحد أهم مخارج هذه الاتفاقية كان إرسال ضابط بحرية إسرائيلي للتوضيح في البحرين بشكل دائم ليشكل رجل اتصال ما بين إسرائيل والأسطول الخامس الأميركي والقوات البحرينية.<sup>(١)</sup> في مجال آخر، تم توقيع مذكرة تفاهم في ٣٠ نيسان من العام ٢٠٢١ ما بين الأرشيف الوطني الإماراتي والمكتبة الوطنية في إسرائيل لتعزيز التعاون الثقافي المتعلق بالإرث المعرفي.<sup>(٢)</sup> وفي حقل مختلف كلياً، في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٢، أقامت الجامعة العبرية في القدس وجامعة بوليتكنيك محمد السادس في المغرب اتفاقاً تعاوناً أكاديمياً للبحث المشترك وتبادل الطواقم التدريسية والطلاب.<sup>(٣)</sup> أما على صعيد العلاقات العامة التي تسمح بنسج «قصص إنسانية»، فقد قامت فتيات إماراتيات وإسرائيليات بتبادل ثلاثة أزواج من الكلى (clinic exchange)، وتم تصوير الأمر على أنه تبادل للدم العابر للأديان.<sup>(٤)</sup> هذه الأمثلة هي غيض من فيض، فالاتفاقيات التي تم توقيعها خلال العام ٢٠٢١ وبداية العام ٢٠٢٢ تصل إلى أكثر من ١٦٠ اتفاقية تغطي كافة مجالات الحياة الاجتماعية، وتختبر فيها فئات وطبقات وشرائح متنوعة من كافة الدول المطبوعة بالإضافة إلى إسرائيل. تلقي هذه المقالة الضوء على طبيعة «السلام» الذي قامت به إسرائيل مع الإمارات والبحرين بشكل أساس، ومع المغرب بشكل جزئي، وخلال فترة قصيرة جداً، وتسعى المقالة إلى استشراف مستقبل «اتفاقيات أبراهام» التي لا تشبه بتاتاً اتفاقيات السلام التي أبرمتها إسرائيل مع كل من مصر والأردن قبل أكثر من عقدين.

#### بعض الاستخلاصات

خروج المحللون السياسيون الداعمون لـ«اتفاقيات أبراهام» ببعض الاستخلاصات التي ستكون لها تبعات بعيدة المدى على الشرق الأوسط في العقود القادمة. ففي أحد المقالات التي نشرتها مجلة Foreign Policy، يدعى المحللون بأن «اتفاقيات أبراهام» الموقعة ما بين إسرائيل من جهة، وما بين الإمارات والبحرين والمغرب من جهة أخرى، يمكن أن توصف بأنها سلام دافئ، على العكس من السلام البارد الذي ساد على مدى أكثر من أربعة عقود ما بين إسرائيل وكل من مصر والأردن. بالطبع، السلام الدافئ هو السلام الذي يوقع عليه النظام الحاكم، فيستجيب له معظم سكان الدولة، بما يشمل أجهزتها الأمنية، وقطاعاتها الاقتصادية كافة، ومؤسساتها الأكاديمية، ووزاراتها المختلفة، بالإضافة إلى منظمات الشبيبة والنقابات العمالية ومنظمات رجال الأعمال، ويفتح الباب على ساحة متبادلة بدون

## دراسة جديدة: «الطبقة المُستضعفة» الآخذة بالاتساع في إسرائيل تهديد جدي وخطير للنظام الاجتماعي والسياسي!

كتب سليم سلامة:

أصبح واضحاً للجميع الآن أن آثار جائحة كورونا على المجتمعات البشرية، منذ ظهورها في أواخر العام ٢٠١٩ وحتى يومنا هذا مروراً بفترات تفاقمها التي لم تنته بعد، قد طالت مختلف مجالات الحياة ويبدو أن ما لم يظهر منها حتى الآن أكثر بكثير مما ظهر. ورغم أن الحديث عن هذه الجائحة يتركز، بصورة أساسية، في المجال الصحي/ الطبي وما أوقعته من أضرار جسيمة فيه، إلا أن دراسات الجائحة وآثارها وتداعياتها لم تقفز عن أي مجال من مجالات الحياة البشرية الحيوية، وفي مقدمتها الآثار الاقتصادية والاجتماعية بالطبع، ومن ضمن الآثار الاقتصادية والاجتماعية هذه، ثمة انشغال كبير وواسع في ما سببته الجائحة من زعزعة للاستقرار في أسواق العمل التي تعرضت لانكسارات وتحولات فجائية حادة وعميقة ترتبت على الإغلاقات الشاملة لجميع مرافق الحياة في العديد من الدول والمجتمعات وما ترتب على ذلك من إخراج منظم وجارف للعمال في قطاعات العمل المختلفة إلى عطل إجبارية منظمة وطويلة المدى، ثم الانتقال تدريجياً إلى بديل العمل من المنزل وما تلا ذلك من استقطاعات واسعة وطردها جماعي من العمل وتقليصات في أجور العاملين وحقوقهم.

إن الدور المركزي الذي لعبته جائحة كورونا تمثل في إحداث تغييرات بنوية وجوهرية في سوق العمل، غير أن العديد من الظواهر التي ميزت السنتين الأوليين من تفشي الجائحة لم تكن وليدة لحظتها التاريخية هذه وإنما ظهرت على أرض خصبة مواتية؛ ما يعني أن الجائحة لم تخلق هذه السيروتات من العدم وإنما عجلت صعودها إلى السطح وسرعت وتاثرها، علماً بأنها سيروتات متواصلة منذ عقود. في مركز هذه السيروتات، بالطبع، سيروتات الرقمنة والتقمنة والانتقال من اقتصاد المنتجات إلى اقتصاد الخدمات وتغيير السياسات الحكومية، المحلية والعلمية، وقوانين العمل التي شكلت إحدى السمات الأساسية في القرن العشرين. وكان لتضافر هذه العوامل معاً بالغ الأثر على سوق العمل فأحدثت فيها تغييرات جوهرية بعيدة المدى. وكان أبرز هذه التغييرات تلك التي طالت قطاعات واسعة جداً من العمال الذين كانوا يتمتعون بشبكات الأمان التي كانت توفرها «دولة الرفاه» وقوانين العمل فاصحوا، جراء التحولات البنوية وارتدادات الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وسياسات التقشف الحاد في معظم الدول الغربية وموجات الخصخصة العريضة التي أطلقتها النيوليبرالية، عمالاً يفقدون إلى الأمل التشفيقي الاقتصادي، يفقدون إلى الاستقرار وإلى شبكات الأمان الاجتماعي.

هذه المجموعة الأخيرة من العمال، في قطاعات مختلفة، هي التي أصبحت تُعرف بـ «البريكاريا»، وهو مفهوم اجتماعي - اقتصادي نحتته جاي ستاندينغ، أستاذ في جامعة بات البريطانية، بالدمج بين كلمتي «بروليتريا» (طبقة العمال) و«بريكارياوس» (أي، المترزعة والمؤقت المثبت)، ليصف به طبقة العمال المؤقتين العابرين، الذين يعيشون في وضع اقتصادي اجتماعي هش، الذين يستعان بهم عند الحاجة إليهم بينما يترسلون إلى منازلهم دون أي حقوق أو ضمانات عند انتهاء الحاجة إليهم، في إطار نموذج تشفيقي جديد شائع تتسامح معه معظم حكومات الغرب بوصفه لازمة للأسمايلية المتأخرة، كما أوضح في كتابه «البريكاريا: الطبقة النظرة الجديدة، الصادر العام ٢٠١١».

وفق ستاندينغ، أصبحت «البريكاريا» تضم جيشاً هائلاً تتعداه ملايين المواطنين في دول الشمال الغربي بين الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا الذين يعملون وفق عقود قصيرة الأجل أو حتى عقود صفريّة - أي حسب الطلب عند توفر العمل - أو هم فقدا القدرة على العودة إلى سوق العمل وأصبحوا كسبة متعطين غالب الوقت يعملون بالساعة في عدة وظائف في الوقت ذاته.

### اهتمام وقلق بالغان وإعادة نظر

طبقة «البريكاريا» في إسرائيل هي موضوع الدراسة الجديدة التي صدرت في إسرائيل مؤخراً تحت عنوان «الطبقة المستضعفة في إسرائيل - عمال المنصات والأجيريون غير المحميين» (الطبقة المستضعفة - هي الترجمة العربية للمصطلح المستخدم بالعربية للمصطلح بالإنكليزية (Precariat) وهي دراسة غير مسبوقه في شموليتها وعمقها حول هذه الطبقة في إسرائيل رغم اتساعها وتفشي مظاهر هضم حقوق أعضائها، وهو ما أصبح يثير كثيراً من القلق والاهتمام في الفترة الأخيرة. هذه الدراسة هي من إعداد أفيغاد هوميتر، روزنبلوم، الباحث ومدير السياسات، في «صندوق بيرل كتنسلسون»، وقد صدرت عن المركز في شباط الأخير.

تركز الدراسة على مجموعتين من العمال في طبقة «البريكاريا» هما: ١ - العمال غير المُعترف بهم (وبضمّهم

إسرائيلي يفتش في حاوية قمامة.



(فلاش ٩٠)

تعرض العامل وبيئته للخطر الدائم. نموذج التشغيل وما فيه من «منافسة» ودافعية، اضطرابية (لزيادة أجرة العمل)، يولد ميلاً ودافعية للسباق المتسارعة وغير الحذرة التي تشكل خطراً على سلامة العامل نفسه وعلى سلامة المحيطين به على الشوارع، سواء كانوا من المسافرين بالسيارات أو من المشاة. وخلافاً لسائقي سيارات الأجرة (التاكسي) أو الشاحنات، على سبيل المثال، فإن عمال الإرساليات غير ملزمين قانونياً باحتياز أي مسارات تاهيلية لهذا العمل.

### خطر يهدد بنسف المكتسبات العمالية

إلى جانب تسجيله أن «ثمة لطرق التشغيل الجديدة بعض الأفضليات، مثل المرونة، التنوع والقدرة على تحديد الرغبات في سوق العمل»، يؤكد هوميتر، روزنبلوم أن «الطبقة المستضعفة» (بريكاريا) في إسرائيل الآخذة بالاتساع كل الوقت وأصبحت تتهدد بنسف جميع المكتسبات التي تحققت في مجال العمل بعد عشرات السنين من الكفاحات العمالية والتشريعات القانونية، وبنوه بان عدداً من الدول الغربية، من بينها إسبانيا والبرتغال، قد تسارعت إلى تشريع قوانين تمنح العمال في «اقتصاد المنصات» مكانة قانونية ثابتة كـ «عمال أجيريين»، بينما ذهبت المحاكم في دول أخرى، مثل بريطانيا وفرنسا وأستراليا وكندا وتشيلي وغيرها، إلى إصدار أحكام قضائية تعتبرهم كذلك وتمنحهم الحقوق النقابية والاجتماعية المستحقة، رغم عدم وجود تشريعات مناسبة تضي بذلك.

في التقديرات، كما توردها في الدراسة، فإن «العمال في اقتصاد المنصات يشكلون نحو ١ بالمئة من قوة العمل في إسرائيل، ما يعني أن الحديث يدور عن بضع عشرات الآلاف... وهو ما يعني أن طبقة جديدة من العمال قيد التشكل في إسرائيل الآن، طبقة مسلوية الحقوق الأساسية، وهذا ما يمثل مشكلة جدية وخطيرة إن لم تجر معالجتها على وجه السرعة فقد تؤدي إلى نشوء جيل كامل من العمال المستغلين بروتاب متدنٍ جداً، الأمر الذي يخلق تحدياً اجتماعياً مستقبلياً، كبيراً وخطيراً، ثم يقدم بعض المقترحات العملية لمعالجة هذه المشكلة ومواجهة هذا التحدي، لكنه يشير إلى أن «الدعوى القضائية التمهيلية»، (المقدمة ضد شركة «فولت») ليست الطريقة الصحيحة لمعالجة هذه المشكلة الواسعة والعميقة وليست الحل الصحيح لها، وإنما ثمة حاجة ماسة إلى تدخل المشزّع ووضع تشريعات قانونية مناسبة، وهذا هو الاقتراح الآخذ في الاتساع وتهدد حقوق العمال التي تحققت بفضل الأساسي والأكثر إلحاحية»، وذلك نظراً لأن هذه الظاهرة نضالات عمالية عديدة وتشريعات قانونية عبر عشرات السنين «ما يجعل طبقة المستضعفين تهديداً جدياً وخطيراً للنظام الاجتماعي والسياسي في دول عديدة، من بينها إسرائيل أيضاً».

في ردها إلى المحكمة على الدعوى التمهيلية المقدمة ضدها، ادعت شركة «فولت»، بأن الاستجابة لطلب تشغيل عمال الإرساليات كعمال أجيريين لديها سيضطرها إلى تقليص نشاطها في البلاد بصورة حادة ما سيؤدي إلى فصل نحو نصف هؤلاء العمال، كما ادعت بأن العمال «يفضلون الوضع القائم»، وهو ما دحضته الدراسة الجديدة من خلال نتائج استطلاع شامل للأجرا الباحث بين عمال شركة «فولت»، في إسرائيل تكشف نتائج أن ٥٢٪ من هؤلاء العمال يفضلون التنازل عن «الحرية والمرونة» الموهومتين اللتين يوفرهما «نموذج التشغيل الحر» مقابل أن يكونوا عمالاً أجيريين يتمتعون بكامل الحقوق التشغيلية التي تضمنها لهم قوانين العمل في البلاد، خاصة وأن الاستطلاع يبين أن هؤلاء العمال يضطرون إلى العمل أيضاً في فترات مرضهم ولا يخرجون إلى أي إجازات لتجنب الخضم من أجورهم التي تدفع لهم مقابل المهام/ الإرساليات التي ينفذونها فعلياً فقط، وليس مقابل ساعات أو أيام العمل، فقد قال ٤٢٪ منهم، مثلاً، إنهم لا يعملون حينما يكونون مرضى الأمر الذي يؤدي إلى خفض مرتباتهم الشهرية بصورة حادة، بينما قال ٢٠٪ منهم إنهم يضطرون إلى العمل حتى في أيام مرضهم، الأمر الذي قد يشكل خطراً على صحتهم وصحة الجمهور عامة، علاوة على ما يشكله ذلك من عبء اقتصادي وعملي على الجهاز الصحي.

الحقوق التي تتعرض للانهك ونحرم العاملين من «الطبقة المستضعفة» منها في إطار «نموذج التشغيل الحر» واقتصاد المنصات، كثيرة ومختلفة، لكن أبرز هذه الحقوق التي تتوقف الدراسة عندها هي:

واجبات من دون حقوق - تشغيل عمالي الإرساليات كمستقلين يلقي على عاتقهم هم المسؤولية عن دفع كل الدفعات المستحقة قانونياً (الضرائب المختلفة، رسوم النقاها، أيام المرضية، الإجازات، التقاعد، التأمين القومي والتأمين الصحي وغيرها)، كما ينبغي عليهم هم تحمل تكاليف تأمين السيارات التي يستخدمونها في تادية عملهم، على حسابهم الخاص. حرمانهم من الحق في تلقي الحد الأدنى من الأجور، الأجرة عن الساعات الإضافية في العمل والحق في عطلة أسبوعية منظمة، تلقي بدل رسم النقاها، تلقي بدل أيام الإجازات والمرضيات، تلقي مخصصات البطالة في حال إنهاء العمل، الحماية من الفصل التعسفي من العمل وغيرها. حرمانهم من التحويلات المفروضة على المشغل لصالح العمال في صناديق التقاعد، صناديق الاستكمال، الحرمان من التعويض عن تكاليف السفر وغيرها. حرمان العمال من الحق والقدرة على الانتظام - تشغيل آلاف العمال بواسطة تطبيق رقمي يشكل عنوان العلاقة والاتصال الوحيد بين العامل وبين الشركة يجعل من الصعب جداً، بل المستحيل، تنظيم هؤلاء العمال بصورة قانونية، وفق ما تنص عليه وتضمنه قوانين العمل في البلاد.

كما نشرت نقابة العمال العامة في إسرائيل (الهستدروت)، الشهر الماضي، وثيقة موقف، قدمتها إلى الطاقم الحكومي المذكور.

هذه التحركات المستحقة في إسرائيل تزامنت مع مسودة الأحكام والقوانين التي نشرتها مفوضية الاتحاد الأوروبي في أوائل الشهر نفسه وترمي إلى حماية حقوق العمال في شركات «اقتصاد المنصات»، وهي المسودة الأولى من نوعها في العالم. وفي حال اعتمادها ستكون لها انعكاسات على مجمل سوق العمل في مجال «اقتصاد المنصات» في دول العالم أجمع، بما فيها إسرائيل بالطبع، وتأتي هذه المسودة في أعقاب الحالات المتكررة التي وصلت إلى محاكم العمل في الدول الأوروبية المختلفة وطرحت مشكلة التشغيل غير المباشر في هذا المجال، حيث غلب ميل القضاة نحو ترجيح حقوق العمال، لكن الأمر اصطم بصعوبة بالغة جراء عدم توفر النصوص القانونية اللازمة والمناسبة لمثل هذه القضايا.

وفي إسرائيل، أيضاً، يجري التداول هذه الأيام في طلب قُدم إلى المحكمة في آب ٢٠٢٠ للمصادقة على تقديم دعوى قضائية تمثيلية ببلغ ٢٤ مليون شيكل ضد شركة «فولت»، تطالبها بدفع تعويضات لعمال الإرساليات عن هضم حقوقهم الاجتماعية وعدم اعتبارهم عمالاً أجيريين لديها. وكانت المحكمة قد رفضت في تموز الأخير طلب شركة «فولت» رفض هذا الطلب وشطب الدعوى كلياً.

### واجبات دون حقوق ومخاطر ملموسة

في إسرائيل نحو ٨٠٠٠ عامل إرساليات يعملون عن طريق شرطة «فولت» الفنلندية لتوصيل الوجبات والبقالة والتي بدأت نشاطها في إسرائيل العام ٢٠١٨، وهو ما يجعلها أكبر شركات «اقتصاد المنصات» في إسرائيل، على الإطلاق، وأحد أكبر المشغلين فيها في مجال الأغذية، الأمر الذي يفسر حقيقة أن الدراسة تعتمدها كحالة اختبارية معززة. لكن تشغيل العمال في الشركة يتم بشكل غير مباشر ولفترة مؤقتة بواسطة إحدى «شركات القوى عاملة»، ويمنح عقد العمل ما بين شركة «فولت» وبين العمال، بصورة صريحة تماماً، على أن هؤلاء يتعاقدون معها كـ «مقاولين مستقلين»، لا عمالاً أجيريين، بدون أي مكانة قانونية ودون أن يستحقوا أيًا من حقوق العمال والعمال. فهم «يزودون خدمات» لتطبيقات رقمية مختلفة مقابل فواتير يصدرونها بأنفسهم بعد أن يتعهدوا بفتح «ملفات ضريبية» خاصة بهم، إلا أن هذه «الاستقلالية» المذكورة هنا محدودة جداً، إذ في اللحظة التي يدخل فيها عامل الإرساليات («المقاول المستقل») إلى منظومة الشركة يصبح ملزماً بتوصيل أي إرسالية وضعت على قائمة مهامته دون أن يعلم الوجهة والعنوان النهائي الذي يتعين عليه إيصال الإرسالية (الطعام) إليه، دون أي قدرة على التحكم بمسار الطريق، بكمية الإرسالية، بالمسافة التي سوف قطعها وما إلى ذلك.

## قريباً في الأسواق

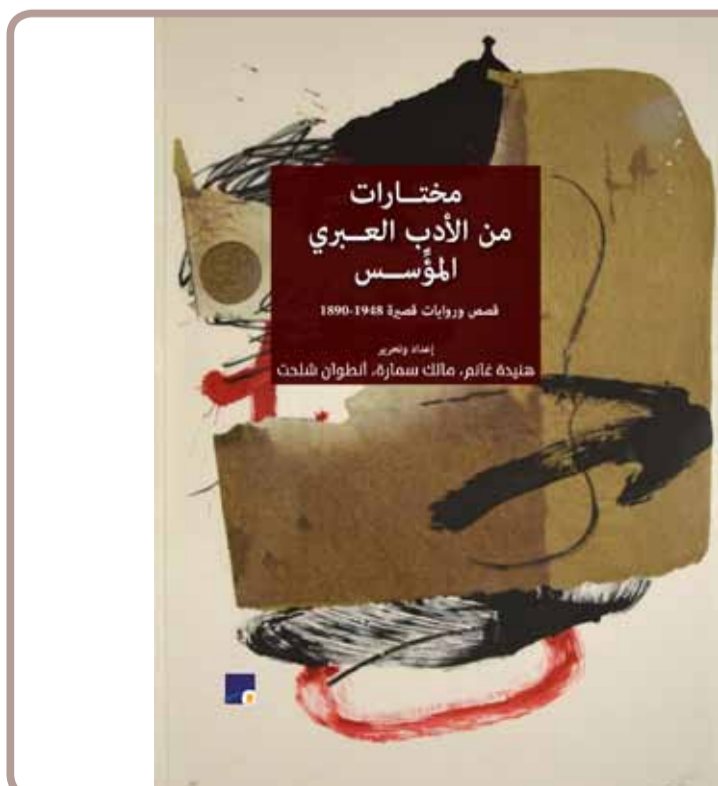
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

## «مختارات من الأدب العبري المؤسس»

قصص وروايات قصيرة 1948 - 1890

إعداد وتحريّر:

هنيدة غانم، مالك سمارة، أنطوان شلحت





## بحث: رغم زيادة تمثيل النساء في الحلبة السياسية، ما زالت إسرائيل في موقع متدنٍّ ضمن دول منظمة OECD

كتب هشام نفاع:

امرأة تشغل منصب نائب الرئيس وأول امرأة تشغل منصب وزيرة المالية (جانيت يلين).

في تلخيصه لصورة الوضع الراهن، يقول الباحث كينغ إن البيانات المحدثة تشير إلى أن التمثيل النسائي في السياسة الإسرائيلية هو حالياً عند مستويات قياسية - في الكنيست والحكومة وكذلك في السلطات المحلية. وهناك نساء في وظائف كبيرة أخرى، تجدر الإشارة إليها على الرغم من أنها ليست في منصب المستشار القانوني للحكومة، وهي أول امرأة في هذه الوظيفة، وولاية القاضية إستير حيوت كرئيسة للمحكمة العليا - ثالث امرأة في هذه الوظيفة. بالإضافة إلى ذلك، يقول الباحث، تجدر الإشارة إلى الاختراق الذي حدث في السنوات الأخيرة في التمثيل النسائي بين الأحزاب العربية، وكانت الذروة في السنتين (٢٠٢١-٢٠٢٠) إذ ضم كل واحد من الأحزاب العربية ممثلة عنه في الكنيست.

الصورة التي تظهر إيجابية، ولكن هناك أيضاً جوانب يفتقر فيها التحسن في التمثيل السياسي للمرأة، كما يتحفظ الباحث، على سبيل المثال، يوجد حالياً قائدة حزب واحد فقط - ميراف ميخائيلي في حزب العمل، قبل تسع سنوات، كانت ٣ نساء قائدات في أحزابهن (تسيبي ليفني في هنتوعا (الحركة)، زهافا غالون في ميرتس، وشيلي بيجموفيتش في العمل). بالإضافة إلى ذلك، طالما استمرت الأحزاب الأرثوذكسية اليهودية المتشددة في رفض إدراج نساء في قوائم مرشحيها، فإن احتمال الاقتراع من ضئيل. أي أن الطريق إلى التمثيل المناسب - الذي يعكس نسبة النساء من بين عموم السكان - لا يزال طويلاً.

في الختام، يكتب كينغ، لا ينبغي أن ننسى أن التمثيل السياسي يعكس جانباً واحداً فقط من مكانة النساء في المجتمع. هناك جانب رئيس آخر يجب أن يؤخذ في الاعتبار يتعلق بالوضع الاقتصادي للنساء في المجتمع. وهنا وضع المرأة في المجتمع الإسرائيلي أقل تشجيعاً: إلى جانب معدلات المشاركة المرتفعة للنساء في سوق العمل (المرتبة ٢٢ في العالم وفقاً لتقرير مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي للعام ٢٠٢١)، تعاني النساء في إسرائيل من فجوات عالية في الأجور مقارنة بالرجال الذين يعملون في وظائف مماثلة (المرتبة ١٠٥ في العالم) ومن معدل تمثيل منخفض في مناصب الإدارة العليا (المرتبة ٦٦).

كالتالي: شولاميت ألوني (١٩٧٤)، سارة دورون (١٩٨٣)، شوشانا أرييلي-الموزليو (١٩٨٦) وأورا نمير (١٩٩٢). ويلاحظ أنه «في الواقع، بين عام قيام الدولة وبين العام ١٩٩٦، شغلت ٥ نساء فقط وظائف وزارية في الحكومة الإسرائيلية. ولكن منذ ذلك الحين، تحسن الوضع، وتم تعيين ٢٣ امرأة أخرى في مناصب وزارات».

لقد سجلت الحكومتان الأخيرتان، كل منهما على حدة، وفقاً للمقال، مستويات قياسية جديدة لتمثيل النساء في الحكومة. الحكومة الخامسة والثلاثون، «حكومة التناب» المتضخمة، التي تشكلت بعد انتخابات ٢٠٢٠، ضمت في بدايتها عدداً قياسياً من النساء في المناصب الوزارية بلغ ٨ نساء. وهذا يمثل ضعف الرقم القياسي السابق. حتى ذلك الحين، عملت ٤ نساء في وقت معين كحد أقصى في الحكومة. أما الحكومة الحالية، حكومة بينيت-ليبيد، فقد حطمت الرقم القياسي وتضم حالياً ٩ نساء من إجمالي ٢٧ وزيراً (٣٣٪).

### هناك حكومات متوازنة جندياً وحتى مع أغلبية للنساء

ينصح الباحث بالنظر بشكل نقدي للواقع الحالي، فيقول إنه على الرغم من أن هذه تطورات إيجابية، إلا أنه من المستحسن عدم المبالغة في الإعجاب بهذا التحسن في الحضور النسائي في الحكومات الإسرائيلية. أولاً، لأن الزيادة في الحضور النسائي في الحكومة لم تترجم بعد إلى تعيين إحداهن في إحدى الوزارات الحكومية القوية المؤثرة (الأمن والخارجية والمالية). فآخ وزيرة خارجية كانت تسيبي ليفني (٢٠٠٩-٢٠٠٦) وفي الوزارتين الأخريين - الأمن والمالية - لم تتولاهما النساء قط. السبب الثاني، أن هذا التحسن بطيء مقارنة بالعديد من الديمقراطيات في العالم، والتي لم يزد فيها تمثيل النساء في الحكومات فحسب، بل زاد أيضاً عدد الحالات التي عملت فيها حكومات متوازنة من ناحية جندرية، أو حتى تلك التي ضمت أغلبية من النساء. اليوم مثلاً، في دول مثل النرويج، إسبانيا، فنلندا والسويد، توجد حكومات تشكل فيها النساء أغلبية، وفي كندا وهولندا - عددهن يساوي أو يكاد يكون مساوياً لعدد الوزراء الذكور. كما تم تسجيل تحسن كبير في هذا الصدد في الولايات المتحدة، قبل حوالي عامين، شكلت النساء ١٣٪ فقط من جميع أعضاء حكومة دونالد ترامب. بينما اليوم، ارتفع تمثيل النساء في مجلس الوزراء بشكل حاد إلى ٣٨٪، بما في ذلك أول

كانت هناك زيادة حادة في عدد النساء بين أعضاء الكنيست، ولكن منذ تلك الانتخابات لم يطرأ تغيير. في الانتخابات الخمس الأخيرة، تراوح عدد النساء المنتخبات للكنيست من ٢٨ إلى ٣٠. في الانتخابات الأخيرة، دخلت ٣٠ امرأة كعضوات كنيست، لكن الاستخدام الواسع لـ«القانون النرويجي» - والذي بموجبه استقال وزراء من عضويتهم في الكنيست ودخل مكانهم من يتلونهم في قوائم أحزابهم- سمح لـ٤ نساء أخريات بدخول الكنيست، (أجبرت إحداهن على المغادرة بعد استقالة الوزير إيلي أفيدار وعودته إلى الكنيست).

يشهد البروفيسور كينغ على أن الزيادة في تمثيل النساء الإسرائيليات في الكنيست بعيدة عن أن تكون فريدة من نوعها على مستوى العالم. في الواقع، يضيف، تعد الزيادة في عدد النساء المنتخبات للبرلمان من أبرز الظواهر التي حدثت في العقدين الماضيين - وليس فقط في الدول الديمقراطية والطابع الغربي. للتوضيح، حتى العام ٢٠٠٣ لم يكن هناك سوى بلد واحد كانت نسبة النساء في برلمانه أكبر من ٤٠٪. لكن منذ ذلك الحين، تجاوز عدد النساء في المزيد من البرلمانات هذه العتبة، واليوم هناك ٣٢ دولة من هذا القبيل. وتظهر مقارنة التمثيل النسائي في الكنيست مع التمثيل المقابل في الدول الأخرى أن إسرائيل تحتل حالياً المرتبة ٦١ من بين ١٩٢ دولة. وإذا قلصنا النقطة المرجعية إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فيبدو أن إسرائيل تحتل حالياً المرتبة ٢٣ من أصل ٣٨.

يورد الباحث جدولاً بنسبة النساء في برلمانات دول منظمة OECD وفقاً للواقع بتاريخ ١،١،٢٠٢٢. ومنها: المكسيك ٥٠٪، نيوزيلندا ٤٩،٦٪، أيسلندا ٤٧،٦٪، السويد ٤٦،١٪، كوستاريكا ٤٥،٦٪، في أعلى القائمة، بينما الدول الأقل تمثيلاً للنساء في برلمانات دول هذه المنظمة هي: تشيكيا ٢٥،٥٪، إيرلندا ٢٣،١٪، سلوفاكيا ٢١،٣٪، اليونان ٢١٪، وكولومبيا في الموقع الأخير بنسبة ١٨،٨٪ من النساء في البرلمان. بين المجموعتين في أعلى القائمة وأخرها، جاءت إسرائيل بنسبة ٣٠٪، ضمن الدول العشر في آخر القائمة.

أما بخصوص تمثيل النساء في الحكومات الإسرائيلية، فيقول الباحث إنه حتى العام ١٩٧٤، كانت المرأة الوحيدة التي تولت وظيفة في الحكومة الإسرائيلية هي غولدا مئير، فيما عدا ذلك «تيمت طولة الحكومة بالكامل من النساء» على حد وصفه. ولاحقاً تولت نساء وظائف وزارية

الآن مناصب عليا في ٧ دول من أصل ٣٨ دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. ومن بينهن: جسي ندا أردن (نيوزيلندا)، مته فرديريكن (الدنمارك) ومغديلينا أندرسون (السويد). منذ العام ٢٠١٢، عملت النساء كرئيسات وزراء أو رئيسات لأكثر من نصف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢١ من ٣٨). تشمل هذه القائمة البلدان التي تم فيها «كسر السقف الزجاجي» لأول مرة خلال هذه الفترة (ألمانيا وبلجيكا والنمسا والسويد)، إلى جانب الدول التي شغلت فيها النساء مناصب عليا في وقت سابق أكثر (المملكة المتحدة وكندا ونيوزيلندا). بالمقابل، ففي ١٤ من أصل ٣٨ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لم تشغل النساء بعد الوظيفة السياسية الأكثر أهمية. تشمل هذه البلدان أيضاً الولايات المتحدة، لكن فترة ولاية كاميليا هاريس كنايبة حالية للرئيس - وهي أول امرأة في هذا المنصب - تمثل تطورا مهماً في هذا الصدد. بالإضافة إلى الولايات المتحدة، لم تشغل نساء منصب رئاسة أو رئاسة حكومة في كل من: إيطاليا، إيرلندا، هولندا، تركيا، اليونان، اليابان، لوكسمبورغ، المكسيك، تشيكيا، فرنسا وكولومبيا.

ينوه الباحث إلى أن إسرائيل ليست ضمن هذه القائمة، لأنها من أوائل الدول التي وصلت فيها المرأة إلى أعلى منصب سياسي في البلاد. حدث هذا في العام ١٩٦٩ عندما تم انتخاب غولدا مئير رئيسة للحكومة. وقد كانت ثالث امرأة في العالم تصل إلى هذا المنصب. ومع ذلك، يكتب، فمنذ أن تركت مئير منصب رئيس الحكومة في العام ١٩٧٤، شغل المنصب تسعة رجال ولم يكن بينهم رئيسة حكومة واحدة.

### زيادة تمثيل ليست فريدة من نوعها على مستوى العالم

تشغل اليوم، آذار ٢٠٢٢، خمس وثلاثون امرأة وظيفة عضو في الكنيست، أي ما يعادل ٢٩٪ من مجموع أعضاء البرلمان. وتعد الزيادة في عدد أعضاء الكنيست النساء من أبرز الظواهر السياسية في العقود الثلاثة الماضية. يورد الباحث تطور التمثيل كالتالي: في الانتخابات الثلاث الأولى (١٩٥٥-١٩٤٩) كانت نسبة النساء بين أعضاء الكنيست حوالي ١٠٪، ثم، لمدة أربعة عقود حتى العام ١٩٩٩، كان هناك انخفاض في عدد النساء المنتخبات للكنيست، حيث تراوح عدد النساء المنتخبات للكنيست من ٧ (العام ١٩٨٨) إلى ١١ (العام ١٩٩٢). أما بين الأعوام ١٩٩٩ و٢٠١٥، فقد

نشر موقع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» هذا الشهر، لمناسبة يوم المرأة العالمي، مقالا كتبه البروفيسور عوفر كينغ بعنوان «يوم المرأة العالمي ٢٠٢٢: ما هو وضع النساء في السياسة الإسرائيلية؟». ويشير المؤلف، وهو باحث في المعهد المذكور ويتابع هذا الموضوع في عمله البحثي منذ سنوات، إلى أن يوم المرأة «فرصة لمراجعة مستوى تمثيل النساء في السياسة الإسرائيلية. فمن ناحية المعطيات الراهنة مشجعة، ونحن الآن في ذروة تمثيل النساء في الكنيست مع ٣٥ عضو كنيست، وكذلك في الحكومة مع ٩ وزيرات، ولكن من ناحية أخرى، ما زال الطريق إلى المساواة بين الجنسين في السياسة بعيداً جداً».

هذا النوع من الأبحاث حول قضية تمثيل المرأة في الحلبة السياسية، هو محور بارز داخل جدل الرأي العام في العديد من البلدان، وخصوصاً على امتداد العقدين الماضيين. ويرى الباحث أن «منطلق هذا النقاش هو أن التمثيل الجدي للنساء في المناصب السياسية يحمل أهمية كبيرة. فوجود النساء في الحلبة العامة أمر إيجابي وواجب من ناحية قيم ديمقراطية كالمساواة والتعددية، ويساعد على تعزيز مكانتهن في المجتمع وترسيخ مفهوم أن النساء مواطنات متساوية. هذا الجدل يجري على خلفية واقع لا تزال فيه نسبة النساء بين الممثلين المنتخبين في السياسة منخفضة في العديد من البلدان. وقد أدت هذه الفجوة بالدول والأحزاب إلى اتخاذ خطوات تهدف إلى تحسين تمثيل النساء في الحلبة السياسية. وهكذا، تبني عدد من البلدان مبدأ حصص التمثيل التي أدت إلى زيادة مستمرة وجدية في تمثيل النساء في المجالس التشريعية والنيابية المنتخبة. كذلك، ففي الأونة الأخيرة، لوحظ ارتفاع في عدد الحالات التي ظهرت فيها حكومات تشمل توازناً جندياً، وهي تتألف من عدد متساو من النساء والرجال في المناصب الوزارية».

يسجل الباحث أن عدد النساء اللاتي وصلن إلى المناصب السياسية العليا في عدد من الدول شهد زيادة كبيرة في العقدين الماضيين. وهو يحدد تلك المناصب برئيسات الوزراء أو الرئيسات الفعليات، وليس في مناصب رئاسية أقرب للرمزية منها للفعالية - التنفيذية (كإسرائيل مثلاً). بين المعطيات التي يوردتها، بعد تقاعد أنجيلا ميركل - التي قادت ألمانيا لأكثر من ١٦ عاماً - تشغل النساء

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع  
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY  
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة  
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب  
YouTube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201  
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:  
madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:  
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي